

سواء فعلوه او تركوه فانا لا نترك ما امر الله به لاجل ان الكفار  
تفعلهم مع ان الله لم يامرنا بشي يوافقونا عليه الا والابد من نوع وغايرة  
يتميز بها دين الله المحكم مما قد يشخ او يدل **فصل** قد ذكرنا  
من دلائل الكتاب والسنة والاجماع والآثار والاعتبار ما دل على ان التشبه  
بهم في الجملة هزني عن وان يخالفهم في هديهم مشرعي اما الجبايا واما  
استحسانا بحسب المواضع وبيان ان ما امر به من مخالفتهم مشروع  
سواء كان ذلك الفعل مما قصدوا علم التشبه به او لم يقصدوا ذلك  
ما نهى عنه من مشابهمتهم نعم ان قصدت مشابهمتهم او لم تقصد فان  
عامه هذه الاعمال لم تكن السجون يفقدون المشابهة فيها وفيها ما لا يقصرون  
قصد المشابهة كميض الشعر وطول الشارب ونحو ذلك ثم اعلم ان العالم  
ثلاثة اقسام قسم مشروع في ديننا مع كونه كان مشروعاً لهم ولا يعلم  
انه كان مشروعاً لهم لكنهم يفعلونه الان وقسم كان مشروعاً ثم اعلم  
مشروع القران وقسم لم يكن مشروعاً بحال وانما هم احد ثلثه وهذه الاقسام  
الثلاثة اما ان تكون في العادة المحضة واما ان تكون في العادات المحضنة  
وهي الآداب واما ان تختف العادات والعادات فهذه تسعة اقسام  
فاما القسم الاول وهو ما كان مشروعاً في ايامهم او ما كان مشروعاً  
لنا وهم يفعلونه فهذا الصور عاشورا وكما صل الصلاة والصيام فهنا  
تقع المخالفة في صفة ذلك العمل كما سن لنا صوم ناسوعا وعاشورا وكما  
امرنا بتعمير الفطور والمغرب مخالفا لاهل الكتاب وكما امرنا بالصلاة في  
النهلين مخالفة لليهود وهذا كثير في العادات وكذلك في العادات قال  
صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا وسن توجب قتل المسلمين الى  
الكعبة تمييزا لها عن معابرك الكفار فان اصل الدفن من الامور المشروعة  
ولباس النعل في الصلاة فيه عيادة وعادة ونزع النعل في الصلاة شريعة  
كانت لموسى عليه السلام وكذلك اعتزال الحوض ونحو ذلك من الشرع  
التي جازها معناهم في اصلها ومخالفتهم في وصفها القسم الثاني ما كان

قد تقدم

فيه

فيما في الشرع مخالفة لاهل الكتاب

في الامور العادية ثم قد اختلفت الشرايع في صفة وهوا ايضا فيه مشروعا عبادات

مشروعا ثم شخ بالكلية كالسنة او اجاب صلاة او صوم ولا يخفى  
الذي عن مواضعهم في هذا سواء كان واجبا عليهم فيكون عادة او محرما  
عليهم فييتعلق بالعبادات فليس للرجل ان يمتنع من اكل الشحوم وكل  
ذي طفر على وجه التدين بذلك وكذلك ما كان مكرما منها وهي العباد  
التي كانت مشروعة لهم فان العيد المشروع يجمع عبادة وهو ما في  
صلاة او صدقة او ذكر او نسل ويجمع عادة وهو ما يفعل فيه من التسرع  
في الطعام واللباس او ما يتبع ذلك من ترك الاعمال الواضحة واللعب  
الماذون فيه في الاعباد لمن ينتفع باللعب ونحو ذلك ولهذا قال النبي  
صلى الله عليه وسلم لما زجر ابو بكر رضي الله عنه الخويرة عن الغنا في بيته  
قال اللهم يا با بكر فان لكل قوم عبدا وان هذا عبدا لنا وكان الحديث يلعبون  
بالحرب يوم العيد والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم فالاعباد المشروعة  
يشروع فيها وجوبا واستحسانا من العبادات فالاشروع في غيرها يباح  
فيها ويسحب او يحجب من العادات التي للنفوس فيها حظها لا يكون  
في غيرها كذلك ولهذا اوجب فطر يوم العيد وقرن بالصلاة في احدهما  
الصدقة وقرن بها في الاخر الذبح وكلاهما من اسباب الطعام فوافقهم  
في هذا القسم المشروع من العبادات او العادات او كلاهما يجمع من موافقتهم  
فيما هو مشروع الاصل ولهذا كانت الموافقة في هذا محرمة كما سنده  
وفي الاول قد لا يكون الا مكرهة واما القسم الثالث وهو ما احذروه  
من العبادات او العادات او كلاهما فهو اذبح وافح فان لو احذره المسلمون  
لقد كان يكون فحيا فكيف اذا كان حال يشعيني فظنوا احذره الكافرون  
فالموافقة فيه ظاهرة الغيب فهذا اصل واصلا حذر وهو ان كل ما يشاهدون فيه  
من عبادة او عادة او كلاهما هو من المحرمات في هذه الامة ومن البدع  
اذ الحرام فيما كان من خصائصهم واما ما كان مشروعا لنا وقد فعله  
سلفنا السابقون فلا كلام فيه فحجبه الادللة الدالة من الكتاب والسنة والاجماع  
على قبح البدع وكراهتها تحريما او تنزيها تدرج هذه المشابهات فيها فيجتمع

عن